

۴
۷۷

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷



بازدید شد
۱۳۸۲



کتابخانه مجلس شورای ملی		۵۴۸۹
نام کتاب	تحفة الحکم	مؤسسه
مؤلف	شیخ محمد حسین خنجر	۱۳۰۲
موضوع تألیف		شماره دفتر
شماره ۲۹۳۲	۲۹۵۳	۲۵۸۸۴
		۷۱۳۰

خطی فهرست شده
۲۸۶۲

مطبعة
مجلس ازميني
۱۳۰۶

مطبعة
تحفة الحكم
تصنيف الشيخ الفاضل الكامل المحقق
الشيخ محمد حسين النجفي مكي الاصب
مولد اوشتا ووطنه المشرف
بمكة اذاه فقيه
وامدار فقيه
ع ۱۳۰۵
النجف





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بأبد الكلي البيا المنتهي
 بأبوع العفول والآرواح
 كل من الكلي عن ثنائك
 أنت كما اثبت بأرب على
 صل على فاتح باب الرحمة
 معلم الحكمة والكتاب
 واله العز الولاة السادة
 ولعبد حملا لله حتى حملة
 لك الجلال والحجال والبهاء
 ومشتى النفوس والاشباح
 وفضل في بيداء كبر بانك
 لفك لا احصى ثناء لأولا
 وخاتم الرسل نبي الامة
 وقائد الخلق لك الصواب
 في ملكوت العيب والشهادة
 بقول عبد الله وابن عبده
 محمد هو

محمد هو الحبان النجوى عاملة الله بلطفه النجوى

في فضيلة هذه العلم

فضيلة الحكمة في العلوم
 وكيف وهي عند أهل المعرفة
 وصنع من امره وخلفه
 وهذه منظومة في الحكمة
 وأعمال الذي النفوس للمهمة
 وهو كتاب لحكم ابائه
 وفيه من لطائف المعارف
 وكيف والمنعوت فيه النجوى
 سميتها بتجفة الحكيم
 تعرف من فضيلة العلوم
 معرفة الولجب ذاتا وصفه
 وجمع الكلي لعبد فرقه
 حاوية اصولها المهمة
 صحيفة من صحف مكرمة
 وفصلت النجوى بتبائنه
 ماهو قوة لعابن العارف
 والنجوى بأبناعه احق
 معصما بالواهب العلم

في تعريف الوجود

الحكمة الرسم على التحقيق
 ولا يقال في جواب الشارحة
 وليس الوجود معنى ماهو
 بوصف بالاسمى والحقيقة
 الاحدود اورد رسوما شارحة
 وان شرح اللفظ شان للقرى

فليس مفهوم الوجود يعرف
وكيفه يعرف بالشهود
بل بسجل صورة علمية
في النفس للهوية العينية

في اصالة الوجود

يخص بالوجود طرد العدم
وليس العلة للمعلول
وهو مدار الوحدة المعنوية
ومركز التوحيد ذاتا وصفه
وكونه مطابق العنوان
وليس في شونه لذاته
اذ ما سواه عدم او عدو
فا طرد العلم البديل
فالجل بل كانت به المعايير
وقد لا ايضا عند اهل المعرفة
بالذات عين الكون والاعيان
غناه عن جميع حيثياته

في اشراك الوجود بمعنى

الحق ان صحة التفسير
ووحدة الفيض غير شاهد
ولا ينزل القطع بالوجود
وليس ما في الوجود الا اية
علامة الشراكة في المفهوم
فولها ايضا فيض الواحد
بالشك في ماهية الوجود
والانحدار منتهى الحكاية
اذ لا

اذ لا تخاكي كثرة بالذات
وليس في الشرك من تشبيه
عن واحد في الذات والصفك
والظل لا يبلغ شأن ذيه
في زيادة الوجود على الماهية

لا يب في زيادة الوجود
واما الوحدة والعينية
لسبه عنها ليلب ذات
ولا تفكارها الى الاثبات
عن الوجودين بلا تعقل
ثم الحاد الكل ليس يعقل
والسلب لا ينوي مع العينية
ومورد البحث هي الشخصية
ممنى على ماهية الوجود
في الذهن والتأرجح في الهوية
ولا تفكاره الى الاثبات
عن الوجودين بلا تعقل
الاحكاما وكذا التسلسل
لعنه اليلب مع الجزئية
فيبطل الشايع باكلمية

في ان الواجب لاما هية له

ليس لذات التوحيد ما هو
والمرتبة دائما معلل
في ان حقيقته الوجود واحده
ووحدة اللفظ عليها شاهدة
بل ذاته نفس وجوده الفوق
فيلزم اللفظ او التسلسل
تكميكه

وليت الوحدة ماهوتية
 وليت الوحدة ايضا بالمداد
 وهي على وحدتها بسيطة
 وبما التشكيك والتشريك
 وقيل بل جافون مصادرة
 ومن يقول انها ذات معنى
 لانها في هذه الطريقة
 جنسية نوعية صنفية
 بل هي ظل وحدة النفس الاحد
 لها مراتب بها محبطة
 عين الوجود ماله شريك
 ووحدة الكثير منه ظاهرة
 فليس بالمعنى الاعم بل لخص
 تجليات نبر الحقيقة

في اثبات الوجود الذهني

للشيء هو ان من الظهور
 وليس للحال والمعدوم
 وهكذا عوارض الماهية
 فالعلم بالكل وجود الكل
 وليس الاعتبار بالمعوم
 بل باعتبار الغرض والتقدير
 وليس فيه وحدة الاثنين
 فتمت عينه ومنه نورى
 مطابق في خارج المفهوم
 كالوحدة الصرفة والكلمية
 في النفس لكن بوجوده
 في الحكم ايجابا على المعلوم
 وانما هو من المحصور
 ولا فيها مبهوضو عاب
 فانه

لان النفس الكلية

فانه العارض الماهية
 وليس يمتنع ان يحافظ الذات
 اذ ماله تقابل بالذات
 فالعلم بالجوهر كيف وعرض
 بل هو عقل عاقل معقول
 وقيل لا كيف على المرسوم
 وضح في الاول دون الثاني
 والانتقال ليس بالسيد
 ولا يصح الالتزام بالشبح
 والشبح اللانم للهوتية
 والفرق بالقيام والحصول
 اذ ليس ههناك موجودين
 وليس للحصول في المجرى
 في المفعول الاول والثاني عند الحكم والمبرهن
 ما كان في العين له عرض
 فالصدق فيها لان مفروض
 وليس من عوارض الهوتية
 اجمع بين المتقابلات
 ما كان بالثابع لا بالذات
 والجوهر المعلوم كيف بالعرض
 وليس في النفس له حلول
 والعلم من مفردة للعلوم
 فانه مخالف البرهان
 الاعلى اصالة الوجود
 فانه انكار ما قد اتمح
 فلم يكن مطابقا الكيفية
 قول به وليس بالمعقول
 ولا اتحاد للمقولتين
 معنى سوى الحلول بالوجود

رجوع
 الى

وحيث لا عرض في العفل
وماله العوض في العفل اعم
نكل معقول يسمى الثاني
وبالعروض فيه والتعظيم
في تقسيم الوجود والعلم الى المطلق والقييد

لكن ان مطلق الوجود
وللمطلق المحل في العضية
والعلم المطلق سلب المطلق
والربط في العلية المركبة
وسلبه مفيد من العلم
بوصف بالاطلاق والتقييد
على الوجود او على الماهية
مضافا او محضا بقول مطلق
مفاد حيث تكون مرجية
لا ربط سلبه ولا للعلم الآخر

في احكام سلبه للوجود

ان الوجود في تطوراته
فان لم يقنع المفا بله
فليس ذاته طرد العلم
من دون حاجة الى مقوم
امر بسيط تمام ذاته
مقابل للعلم البديل له
في بسطة على الوجه الاثم
في ذاته ولا الى مقوم
الخلف

الخلف في الاول بالوجدان
وصيما يمنع التخليل
وكل ما يعرض للماهية
في تكثر الوجود بالاشكال وبالماهية

لا يتكرر الوجود وحده
في الوجود كثره ونزاه
فانما مراتب مشككة
وامنع التشكيل في المعاد
فانما بذاتها تختلف
وكثرة اخرى له بالعرض
ووحدة الحقيقة العينية
اذ ليس في الوجود للماهية

في ان العلم ليس بشئ

بالذات لا بثبوت الماهية
بل الثبوت يتبع الهويته
والانفلاحيين في الثاني
فمطلق التركيب مستحيل
بالذات منفي عن الهويته
في تكثر الوجود بالاشكال وبالماهية
الا بما ليس بها في الوحدة
بالذات كالعالم العقلي
فانما فيما به متزكة
وليس فيه للوجود ثاب
وليس فيها ما به ثالث
فانما كثره امر عرضي
فجامع الكثرة في الماهية
فصل تكيف الاثنية:

حيث لا بثبوت لاشيئية
عملية تكون او ذهنية

وليس العلم بما في الازل ...
 انصفته العلم بما لا تفنقى
 وانما راجدة لذاتها
 ولانها في الوصف بالضرورة
 وليس للمعدم في الاخبار
 والعقل قد يفنى بنفى الواسطة
 اذ الوجود نفسه الوجود
 وليس ما يبرهنه الكلية
 وليس في حيز البسيط الخارج

في عدم الثابت في الاعداد

لا يثبت في وحدة مفهوم العدد
 وليس للمفهوم من مصداق
 اذ لم يتخذ المميز الغيبا
 وحيث ليس مبره معقولا
 الا اذا كان بغيره اسنم
 له ثابرا على الاطلاق
 فاللانها هي فيه عاديتنا
 فليس علة ولا معلولا

في امتناع اعادة المعلوم

وجود كل شئ في الهوية
 فلا وجودان للذات ولحدثة
 ومنه لا تكرار في التجلي
 وليس للمعلوم ذات اسدا
 بل قيل في رجوعه لايه
 وجاز ان يوجد من كم العدد
 ورفع الامياز وجه منعه
 وعود شئ يقنض عود العلة
 وليس فتر للبين الوهم
 ولا اعتماد عند لطيف البدن
 والنشآت كلها منازل
 ومقتضى الخروج من جد الى
 والامتناع لاذن لطويته
 والاحتمال مقتضى الامكان
 وهو مناط ذاته الشخصية
 ووحدة الذات عليها شاهدة
 اذ التجلي بوجوده فعلى
 والحلف من جواز عوده بدا
 لوفهم كون التبي قيل نفسه
 مماثل للمعاد مثل ما العدد
 ووصفه مثلزم لرقمه
 على النظام في الثواني والاول
 وحشر اعادة المعلوم
 بل عينه بان على وجه حسن
 للعنق وهو للصعود منازل
 حد هو النفاذ عند الحفلة
 لا لاذن الماهية الكلية
 لا الجوزم بالشي بلا برهان

.....

في دفع شبهة المعلوم المطلق

العلم المطلق حتى الذهبية
 لا يمنع من وجوده في الذهن
 اذ البديل للوجود ليس ما
 يكون عنوانا وذا انما عد ما
 لكنه لا فرق للمعلوم
 ولانه حكم على المفهوم
 اذ هو خلف اذ خلاف الواقع
 مفروضة الشبوت عند العاطفة
 وهي مناط النفي والاثبات
 فان عقد الوضع غير سخي
 ولا على ثبوت بالشايع
 بل هو عنوان للذات باطله
 والحكم باعتبار تلك الذات
 وحمل شبه لا يجوز البت

في بيان مناط الصلوة في القضايا

موطن صلوة نسبة القضية
 كذا التصفيه في المشهور
 وجاء نفس الامر في الذهبية
 لكن نفس الامر ليس يقين
 وليس للذات مدخلية
 وتقبل نفس الامر عقل جامع
 خارجا ان تلك خارجية
 بعنصر التحقيق والتقدير
 وعاء صلوة النسبة المحكية
 نحو من الشبوت الا العرضية
 بل هو كالتصفيه للجنسية
 وهو لكل ما سواه ورافع
 لكنه لا

لكنه لا المخصوص الصادقة
 اذ فيه مع وحدته كما اشتمر
 وقبل في الكاذب اذ لا يفظ
 وليس علم العقل بانفعا لي
 وحيث انه وجود كلي
 والكل من حيث الوجود لا العلة
 فالكذب لا يوجد موجود
 فكيف يخص بها المطابقة
 كل كبير وصغير مستطر
 اذ لا يوسع منه صدق في الغلط
 بل هو فعلي بلا اشكال
 فهو بنفسه وجود الكل
 هناك موجود على الوجه الام
 فيه والآن المقييد
 في اقسام الحمل وما هو المحمول بذاته

الحمل للشيء بسببا بعرف
 وليس حمل الذات ذاتا يعقل
 كذلك لا يعقل حمل الذات
 ولا كذلك العرض للمعارف
 ولحق محمولية الوجود
 لوحدة المفاص والافاضة
 وان محمولية الماهية
 وحمل شيء شيئا الموقفت
 اذ ليست الذات لها التحلل
 او عرضي لانم للذات
 فان امكان الشبوت فارغ
 بالذات لا ماهية الوجود
 ذاتا بلا ريب ولا اعضاضه
 تستلزم الضرورية والذاتية

اذ لا يتم التفرقة الوجودية
 ومنه تقرر الذات فقط
 ويلزم التشكيك في الماهية
 وحيلها عين المغلقة
 فذاك كالتداني للمفولة
 كذلك بالحقيقة الميضية
 وليس بين الذات والمفعول
 وليس من مفولة للمضاف
 ولا انحصار فقط للكلى في
 والانضمام باعتبار العقل
 في نفسه الوجود للمحمول غيره
 ثبوت شيء كونه المحمول
 فوالطبي ناعمة فينصفي
 وثابت لنفسه كالجوهر
 وما عدى الحق به موجود
 وما هو

وما هو العدم في الروابط
 وضع بالعلية المركبة
 وهو وراه النسبة للحكمة
 والكل في جنب الوجود للطاق
 في يقال ذاته القدسية
 في مواد الفضاءا وجهها ثما
 كسنة النسبة وانصبه
 وفي اعتبار العقل في الجملة
 وهو ضرورة ولا ضرورة
 وليس شيء علة لنفسه
 بل ان تكن مطابق للوجود
 ويمكن ان كان لا بدانه
 ويوصف الوجود ايضا بها
 في ان للجهات اعتبارية
 وليست للجهات في الذهن فقط

وهو وجود رابط لا رابط
 عالم تكن سالبة بل موجبه
 مناط الاتحاد في الفضية
 بالذات عين الربط والتعلق
 روابط ليس لها نفسه
 وقد اشتمى عنصر المضية
 تسمية اللفظ بها متجه
 في النفي والاثبات بالضرورة
 لا الاستدلال ولا الايسه
 بدانه فواجب الوجود
 بل باعتبار بعض حيثياته
 غنى وفقر في كلام الحكماء
 وللاهما مطابق في العين فقط

وجودها الرابط في الامكان
 فالحق ان مقتضى المقابل
 وهكذا رفع الوجود الرابط
 وفرض غيبها في المنع
 والخلف في الممكن والتسلسل
 كذا الوجوب ان يكون في العين
 في اقسام الجهات

ويوصف الكل بوصف الذات
 وما عدى الامكان غير تابع
 ويوصف الجميع بالقباسي
 اذ لا اخضاء في القياس كما
 بل للملك محض الاستعداد
 وباعتبار اللازم المحال
 عند اعتبارها النفس الذات
 وفيه لا انقلاب عند امتنع
 والفرق واضح بلا السباس
 يكون في العبرتي عند الحكماء
 طورا وطورا عدم الاباء
 تدعى وتوعبا في الاستعداد

مباحث خاصة بالامكان

منها

ومعنى الامكان

ومعنى الامكان لدى العموم
 لكنه بالنظر الخصوصي
 وثالث وهو لخص منهما
 وليس للامكان الاستقبال
 فانه سلب ضروري عدم
 سلب الضروريات بالخصوص
 سلب الضروريات جميعا فاعلم
 في نظر الخفيف من مجال

منها

ليس من العوارض العينية
 بل العروض فيه بالتخليل
 امكان شئ وكذا الذهني
 ليس الى سواه من سبيل

منها

وجبت ان طبعه للاقتضاء
 والسلب فيه عندهم تحصيلي
 لا يقتضيه مقتضيا ومقتضى
 من دون ايجاب ولا عدول

منها

والاحتمال بالضروريين لا
 ياباه اذ لا يقتضيه المقابلا

منها

والافتقار لازم الامكان
 بل هو عينه اذا ما قدر نسب
 من دون حاجة الى البرهان
 الى الوجود كالعنى فيما يجب

والقول بالبحث والافتقار
 وقيل يستلزم سلب الشيء
 ان ليس جعل الشيء للبولف
 ففقيه يفيد نفى الذات
 ولا احتياج المناقضين
 لوحدة الحصول والتحصل
 وليس للثابت والعلية
 وكونها الرابط في الخارج لا

منها

لا فرق ما بين الحوادث والبقا
 كذا الوجود الرابط العلى
 ولا قياس بالجد الفاعل
 في لادم الذات ون يفن ما
 بناء الاستقلال في التحقق
 فانه عقلا قياس باطل

منها

وعلة الحاجة في الماهية
 وليس للحدث من علية
 امكانها وهكذا الهوتية
 فانه كقيته الانسية
 فلا يجوز

فلا يجوز سبغه بالذات
 وعلة الحاجة علة الفناء
 والفقر والنفي هما سببان
 اذ الوجوب علة لافساده
 والعدم السابق للحدث لا
 فانه بنفسه شرط الاثر
 وليس شرطاً حيث لا يفارقه
 على الوجود لا امتناع ذاتي
 اذ الوجود بالوجوب اضرنا
 في مفضى الوجوب والامكان
 نفى ثبوت الفقر لغيره
 يستلزم الدهر كما قد اشكلا
 وقيد في دخله لا يعتد
 لانه مقابل ببا سته

في نفى الاولوية الذاتية والعبودية

العقل حاكم على الماهية
 بل حيث لا يثبت الماهية
 ويستحيل ان يكون الذات
 كذلك الاولوية العينية
 فانها بالفض مع رجحانها
 فصح مالك الحكيم فله نسب
 بلب الاولوية الذاتية
 لا يعقل الناشر والعلية
 بفضه مقنضيا للذات
 لاقتضه الوجود الماهية
 من قبل الغير على امكانها
 لا يوجد الشيء اذا ما لم يجب

في الامكان الاستعداد

لكل ما في العالم كحما في
 فمنه امكان يستحق الذائق
 ومنه ما يدعى بالاستعداد
 وليس الامكان بمعنى القوة
 فذلك كيفية امر عيني
 وذلك للقابل وصف ظاهر
 وليس للامكان الاستعداد
 او بزره او الفعلية
 بل هي من صفات الاستعداد

في حدوث والفناء

حدوث شئ كونه بعد العدم
 والعدم السابق للزمان
 وما يكون سببه بالذات
 هو الملاك دون سبب السبب
 كذا الذي الى الوجود بسبب
 يكون لا شئ لولا السبب
 والعدم

والعدم الاول بالميات
 وقبل الخلق حدوثه وهرج
 فيقتضيه الاخر سيق العدم
 ومقتضيه طولية السلاسل
 وليس بينها انفكاك فالعدم
 والحق ان العالم كحما في
 اذ مقتضى تجلده الطبايع
 في لها في كل حد عدم
 اذ ليس للكل وجود اخر
 لكنه تجلده المفاض لا
 وليس معنى للحدوث الا تقي

في مرجح حدوث العالم بمكانه

ليس للحدوث صفته عينيه
 فجلها جعل حدوثها بلا
 والوقت عند بعضهم مخصص
 بل هو كالذائق للهوية
 مخصص اذ لم يكن ممثلا
 وهو كونه فلا يخصص

كذا الادوية الخرافية لا
وهكذا الصلحة الرخبة
تصل بل يستلزم التسلسل
اذ ليس ترك الحروف في صلحة

في اقسام السبق واللحوف

السبق بالزمان والعلية
ومنه ما يدعى بسبق زرقا
والسبق بالحق وبالجملة
وكل ما للسبق من حيثية
والسبق بالذات لا بالاعلام
بل جامع للسبق بالعلية
والسبق بالرواية منه حتى
فمنه وضعي ومنه طبعي
وحض منه بالانقلاب
والسبق بالاشياء

في ملك السبق باقسامه

ان ملك السبق في الزمان
لكن في هوية الزمان
عين ملك السبق في الزمان
السبق واللحوف ذاتيان
وفي

وفي الزمانها بالعرض
والسبق واللحوف بالعلية
كذلك امكان الوجود يمتد
والمبدء المحفوظ عند النسبة
واعشور والسبق بالجوهر
والفضل لا اختيارا مراعوف
والواقع المحض وليس الامر
ومطلق النبوت الحقيقي

في القوة والفعل وافاها

لثان والقدرة ثانی القوة
وهكذا للصفة المؤثرة
وشانها المنبوت في المنفعل
فثارة مثل هبوط الفلك
وثارة كقوة الحيوان
وقد يكون شأها المنبولا
والصاحبة في الزمان
ملاكة الضرورة الذاتية
للسبق بالطبع لدى اهل النظر
لما تقدم بالرواية
شونه المعروف بالثبوت
لما تقدم بالشرح
للسبق بالسرمد او بالدهر
والثان للتقدم الحقيقي

وقوة الفاعل مثل الفاعل
وما يكون منه الناظر
وفد يكون منه الواحد عن
ففاعل الواحد عن ذلك
وعادم الشعور مما قل مضى
وفي البسط ان يكن مفروما
وصورة نوعيته ان كان في
وفاعل الكبر عن شعور
وضه ما كان بلا الثقات

في سبب القوة على الفعل وعدمه

الفعل مشروط بغيره
وان تكن سابقة بالذات
وليس سببها عليه يقتضى
اذ ليس القوة اجابته
ولا يناس القوة الفعلية
ليس يسببها عليه غيره
بل بالزمان دائم الاوقات
في صفة القوة للشيء
بل هي ما يقابل الفعلية
بالانفعالية المعية
اذ ما به

اذ ما به القوة والفعل معا
والسبب للقوة لا بنا في
اذ قوة الشيء على سبب لها
فليانف صبه ومنته

في الماهية ولو احدها

ما هيبة النبي كما فراه
وليس دعوى للحصر في الجواب
اذ ليس شرح اللفظ مع الشارح
وهي مع الوجود بالتحقيقه
وكلها من خارج المحمول
وانها واجبة في ذاتها
واما سواها ليس عين الذات
فصح سلب التفاضل
بل قبل لا تفيد للسلب
فهذا السلب غير موجب
لكن في العوارض الذاتيه
هو المقول في جواب ما هو
عن الحقيقي بالصواب
كالتفصيل النصوص الواضحة
موسومة بالذات والحقيقة
يوصف بالثاني من المعقول
لخص ذاتها وذاتياتها
ولا موما لها كالذات
سلبا بسببها عن مقام الذات
وانما التفسير للسلب
رفع التقييد ولو في الرتبة
بعدم السلب على الحقيقة

وليس جبهة كل عارض جبهة الثالث بلا معارض
 في اعتبارات الماهية
 التي ان ليس الى سواه له اعتبارات بمقتضاه
 وهي بشرط الشيء او بشرط لا اول بشرط الشيء فيما عدا
 وليس معنى اللابشرط للشيء الا للشيء من دون الماهية
 والمبهم الخلق عن الناس الى سوى الثالث بلا الناس
 واللابشرط ليس بالمفهم فقط الابلتلك الاعبارات فقط
 وما هو الشيء منه مطلق مما عداها و به بشرط
 هو الطبيعي بقول الحكماء لا ما يسمى مفعما او مبهما
 وليس ذهنيا كما قد اشتهر اذ ليس الاعبارات قيد للعبارة
 والاعبارات لها المقابلة لاكل ما يكون الاعبار له
 وللطبيعي حصص عينته نظايق الموصوف بالكلية
 وفي الوجود تابع لها وفي لوازم الوجود ايضا فا عرف
 وهو يتبع له الكلبة في الذهب كالعوية الذهبية
 ولا يقاس الحصنة العينية في الصدق والطبيقي والذهبية
 اذ هو وطن

اذ هو وطن التخليل في العقل في بعض احكام اجزاء الماهية
 ان المبهوم هو عين العنق من حيث ذاتها غير ليس
 كذلك الصورة عين الفصل لا فرق بينهما في الاصل
 والفرق بينهما بلا اعتبار ومنه الاختلاف في الاثار
 عند العنق الطبيعي اذا لوحظ لا بشرط حين احدا
 وهي هيوت ان يكن بشرط لا ومبد الفصل كما في فصله
 وليس للواحد من جنين عرضا بلا سبب ولا فصلين
 وربما لا يعلم المقوم بل قال قوم لا يكاد يعلم
 فلانم الفصل مكان الفصل يؤخذ تعريفه بالاصل
 وربما يوضع لازمان في موضع فصل الشيء اذ لم يعرف
 ولانم الفصل يسمى المنطوق وهو اصطلاحا غير ما في المنطق
 ومبد الفصل هو الخفي كجوهر النفس على التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في ان حقيقة النوع فصله الاجزاء

شبهية الشيء بعين الصورة وفصله الاجزاء بالضرورة
وكل فائتانه المولتية مطوية في الصورة النوعية

في كيفية التركيب في الاجزاء العلوية

فصله الاجزاء في المركبة في الذهب ثابت كما في الرتبة
وهكذا بالعين لكن بالعرض ولا كذا البسيط ذانا كالعنق

في خواص الاجزاء

السبق للجزء على الكل وجب وذلك علة الغنا عن السبب
وسبقه في عالم الفرد وهو ملك السبق بالجوهر
فباستبار العين صفة الغناء وباستبار العين صفة الغناء
والكل مع

والكل مع اجزائه بالاسرر وحده ذانا بغير نكر
وباغبارهما الغاير بالسبق واللحوق وهو ظاهر
واللا بشرط دائم السبق على كل الذي بشرط شيء عقلا

في لزوم الحاجة بين اجزاء المركب

لا بد في المركب الحقيقي من نحو وحدة على التحقيق
فلا نقاد بين جزئيه بدءا اذ كل فعليتين لن يتحدا
وحدة العمل لاجل الوحدة لاداعبار اللابشرطي وحده

في الشخص

ان الوجود ما به الشخص ولا يكاد غيره يشخص
اذ غيره ماهية كتبه فضمها لا يقتضي الشخصيه
بل يقتضي التميز والتحصا به التميز فارق الشخصا
فلا ترى شخصان الذات مالم يكن شخص بالذات

في انحاء الشخص

ما كان ماهيته هو تتيه في مقام ذاته شخصيته
كواجب الوجود بالذات فقط وليس للممكن حظ منه فقط

اذا الوجود فيه والتخصيص
واختلف مراتب الممكن في
فبعضها مجرد الامكان
والبعض لا يقتصر القبول
مثل المدبرات للاندلاك
والبعض الاخر يحتاج الى
مثل الموالي من العناصر
والنوع في هذا الاخير ينشر

في الوحدة والكثرة

عينية الوحدة للوجود
وهي يورد حيثما يورد
ولاشاق وحدة الهوية
وليس صفة على الكثر
بل للتحقق على الاحاد
وهي من الكثرة في العقل
كلاهما بغير الماهية
حاجتها الى التخصيص اعرف
بكتبة كالمقول بالبرهان
الامع الامكان والهبوط
نفسها الكلية الزواكي
مخصصات غير ما فرقتا
وهي ثلاثة بحصر الحاصر
وعندهم في الاولين محصر

اذكوة المحسوس فبالجبال
فصح ما في كتب القوم رسم
اذ قبل الواحد لا ينقسم
في تقسيم الوحدة

الواحد المعنى لهي التحقق
اذ جهة الوحدة عين ذاته
وكل وصف ماعنى ذاتي
ثم للتحقق على المرسوم
والواحد الشخصي اعني الوحدة
فمنه ما يبدل لا ينقسم
وما هو الوضعي مثل النقطة
والعقل والنفوس مفارقات
وعند ما له قبول الفسمة
فالكم للفسمة فانها مقنن
وما هو الواحد بالعموم
فانه ذو وحدة ذاتية
احق باسم الواحد للتحقق
كاعدل الوحدة من صفاته
مبدل عين تمام الذات
يوصف بالخصوص والعموم
هو للخصوص الذي براسه
وضعي او مفارق كما رسم
فالها يذاتها منقطه
تكيف بالفسمة في الاعيان
كالجسم والمنزلة فاحفظه
والجسم قابل لها بالعرض
ان كان في مرتبة التفويض
فانتهى فصلية نوعية

وقاسد القلوب يدعى العرض
 والواحد الغير الحقيقي عرف
 وباعتبار الاشتراك في اللفظ
 مما ينس مماثل في الجنس
 ثم مشابه ما و ربما
 في الوضع والمصانف ما يتب
 ثم الكثير في فبال الواحد

في الاتحاد والوهو هويته

صبرورة الذاتية ذاتا وحده
 وليس الاتصال بالمعارف
 كذالك الفناء في المبدأ لا
 اذ المحال وحده الاشياء
 والصدق في محلة الدلالة
 فالمحل اذ كان بمعنى هو هو

تقسيم للمحل

المحل منه

المحل منه اولت ذاتي
 والجمع والفرق بالاعتبار
 فالذات في الموضوع والمحل
 كالحده والمحدود حيث اتحد
 ومنه حل معارف كما
 وانه اتحاد مفهومين
 وان يكن بالذات او بالعرض
 فحل ذاتي على ذي الدلالة
 وحل معنى عرضي بالعرض
 وليس في المنصل الواحد في
 اذ ليس فيه وحدة معناه

تقسيم اخر للمحل

ان حل الوصف كزبد خالصي
 وباعتبار مبدأ الشئ
 وليس حل وصف اشتقاق
 فحل بوصف بالخواص
 حل بالاشتقاق في الاصل
 في الاصطلاح حل الاشتقاق

وما هو المحرك بالحقيقة ما بالمواطأة فقد تحققت
في بعض احكام الوحدة

من زعم الواحد انه عدد
كيف وللم قول القسمة
بل هو عدد يقوم الصلة
اذ في سواه وصمة الترتيب
له بضمه الكالا شيا ه
والنيز في مراتب المختلفة
والواحد المحض مثل الواحد
واللا بشرط كالوجود المطلق

تتميم

لاحل في المضبب الهلبي
وان خلا عن الوجود الربط
فليس في الهلبي البسيط
في التقابل وانما

النصوران

النصوران في الذهن معا
تخالف ووحدة مجتمعة
منه يثبت حقيقة التقابل
انواعه اربعة كما اشهر

في تقابل الايجاب والسلب

تقابل الشيء ورفعه عرف
من تقابل الوجود والعلم
اذ يقابل العمى والاعمى
وليس في النقيض لللازم مع
وكونه في القول والعقد فقط
اذ ليس للسلب ثبوت خارج
والسلب مثل نسبة المقابلة
وليس معلوم منه شئ ابد
وفي الفضاء باصفه بالتناقض
فدلتهمى عند ثما العشر

هذه النبود لمن مجتمعا
من المحل والزمان والحجم
كايه امتاز عن التماثل
لكل نوع منه فصل مشطو

بالسلب والايجاب كما وصف
تقابل الايجاب والسلب اعم
ولا وجودى بمجازى عدما
ملزومه الا الشا في البسبع
حكم منين ليس فيه من غلط
فلم تكن نسبة في الخارج
ثبوت في اللقط اذ في العاقلة
ولمك في مرتبة الذات بدا
له شرائط بلا معارض
ووحدة المحل عند معتبره

في تقابل العدم والمملكة

سلب الوجودى عن التابل له
هو المسمى قنية وعدما
وحيث ان السلب في المحول
وهو حقيقى لدى الحكميم
في الشخص او في النوع او في
وحصت الشئ بالمختص

من احد الانواع المتماثلة
وعادم القوة يحلو منها
فقد يبقى العفد بالمعول
ان يكن القبول بالعموم
في وقت اوله بغير السب
فوله بوقته والشخص

في تقابل النضائف

نضائف المعقول بالنضائف
هذا هو المشهور في العلوم
اذ ليس في العاقل والمعقول
كذلك في الحب والمحبوب
بل ما في البرهان باشتائه
وصح صدق على التفاضل
لكن على الذات منها يحصل

نوع تقابل بلا النضائف
لكنه ليس على العموم
تقابل عند اول المعقول
اليس حب النفس بالمعروب
لا انه بمقتضى طباعه
كذا على النضاد والتماثل
ليس على الشايع منها يحصل
والامر في

والامر في اندراج العكس بتدرج الشايع تحت الجنس في تقابل النضاد

تقابل النضاد بما اشفا
ها وجوديان عند الفسفى
وليس في الاجناس بل في كل ما
والشجر والشئ بغير ماين
وحيث ان النوع عين العفل
وما عتباد غاية السباع
ووحدة الموضوع شرط اخر
وقبل بل بكفيه وحدة المحل

لغاية الخلاف ان يجمعها
وعند غيره اعم فاعرف
ليس له جنس قريب فاعلم
ليسا يمينين ولا ضدين
فأشكال وصفا بغير فصل
ليس لصد غير ضد واحد
يخرج الجوهر وهو ظاهر
فليس للخروج من من محل

شما

تقابل الواحد والكثير
لا لهما تكافؤ النضاف
وكيف والكثره بلا حاد
وليس شئ مهماسليا

امر حتى عادم النظر
ولا هناك غاية للخلاف
وليس ذلك في الاضداد
ولخص فيها قد بلا جليا

بل متخالفان في المعلوم لا متغايران بل بالمرسوم
في مباحث العلل والعلول

مصدر كل شيء او منومه علته والافتقار يلزمه
كذا انعدام الشيء بانعدامه لانه الداخل في قوامه
وما به الصدور فاعل وما لاجله الصدور غاية سما
وما به الفعل نحو القوة فهو هبولاة تحذ بقوة
وما به بالفعل في الصورة والمحصر فيها صح بالصورة
والشرط من مصحح الفاعل او هو من متمات الفاعل

في اشياء الصلته الفاعل

ما كان فعله بميل طبيعي بلا شعور فاعل بالطبع
وفاعل بالشران كان بلا ميل طبيعي وعلم فصلا
وفاعل بالجبر والشهوية فاقد الاختيار لا الشعور
وليس شائبة الاختيار في غير الاخبار وهو فارق وفي
وفاعل بالبصود والا راؤ عن عرض بوصف بالزيادة
وان يكن في علم الكفاية فانه الفاعل بالعمارة
وليس شرطاً

وليس شرطاً عند تدقيق المنظر
وان يكن رضاه محضاً فلا يتخذه
وليس شرطه خلوه الفاعل
فربما يتخذ العناية
كذلك الفاعل بالتحليل
هو العناية بمعناه الاعم
لكنه ان خص بالصوفية
والذات مع شونها الدائبة
فمفعله شأن الذات فقط
زيادة العلم كما قد اشتهر
بالفعل فالفاعل كان بالرضا
عن نحو علم بالتمام الكمال
مع الرضا عند اولى الدراة
فليس ثما في ثبات الكل
بل بالرضا ايضا على وجه اتم
فليس بالذمة من علية
بينهما خيفة الصينية
في ذاته وهو على الله شطط

في نحو فاعلته تعالى بحله

المعنى فاعل لدى المعنوية
وهو بلا داع لقول الاشعري
وفاعل بعلمه العناني
وبالرضا في ملك الاشرف
وبالتحليل الاعلى المعروف
بالعقد والاشي الى ما فلكه
ليس بخواف عنده بمكروه
بوجه الخاص لدى المشاة
بما يراه لاعلى الاطلاوف
بل بشأن يراه الصوفي

وكلمها بحلها مطروحة لكن لكل وجهه صححة
 والمصدق فيه عند هو الرضا فالخوف مرضه وراض ورضا
 وعلمه بالذات عين الذات كذا الرضا وسائر الصفات
 وهو تعالى غاية الغايات ليس سواء غاية بالذات
 ففاعل البصود وهو الغاية وقصده رضاه والعناية
 كذا هو الفاعل بالتجلى اذ منه ذات ومنه فعله
 وسببه الكلي وجود كلي بذاته له التجلي الفعلي

تمثيل لفاعلية النفس

كل القوى وجودها في النفس وجودها لها بغير ليس
 كذا لصوراتها موجودة بذاتها في لها مشهورة
 فالنفس كالفاعل بالرضا لها محدة مبدل لذلك المنتمى
 وربما يؤثر الوهم فقط كن تجل السقوط فقط
 من دون قصد ولحاظ غاية فالنفس كالفاعل بالعناية
 وفاعل البصود عن واع عرض فالفعل عن علم وقصد وعرض
 والصالح الخيران شر بدأ منه فكالفاعل بالجبر عدل
 وف الطبيعية

وفي الطبيعية من قواها بالطبع ان وافق مقتضاها
 وما على الخلاف منها بجزء فالنفس فيه فاعل بالفسر

في البحث عن الغاية

الفاعل الكامل عين الغاية فانه المبدء والنهاية
 بلا تعلم ولا تاخر علما وعميا فنبتصر بنص
 والسبق والعرف والغاية بما يكون ناقص الهوية
 فهو لذلك فاعل بالقوة متكمل بالغاية المرجوة

في دفع الشكوك عن الغاية

لكل فعل غاية حتى العيب ولو لم يعرف الخيال فحدث
 كذلك في العادى والمخوف وفي الضرر في لدى الاضداد
 ينبعث الشوق عن التجمل لغاية كما عن التجمل
 والخير لا يمتنع بالعقلانية بل مطلق الدين كالحوانة
 والخير في كل ما يناسب دون الذي لم يتحقق سببه
 بحيث لا سببه فكري فلا غاية عقلية فيما فضلا
 ولا تكون غاية المحركة والشوق نفس مالم يه المحركة

بل غاية التوفيق على الاطلاق
والالاتفاق المدعى في الغاية
فانه بمقتضى نوع السبب
بل هو ذاتي لشخص للمقتضى
وليس للفرد ولا الروتبه
بل الترتيب بعد فرض الغايه
وغايه الواحد ايضا واحده
فالمعنى منها غايه للمقتضى
وليس شرط ما تفيد الغايه
بل لفصود او وجود المانع
فالوعد والفساد والذبول
بل في نظام الكل كل ما سبق
في العلة الصورية
صورة شبيهه على صورته
وصوره لما مثل فيه
وانه لو كان له في الماهية
لبت لغرض لذي التبيه
وهي وان

وهي وان رماؤها المحلولا
فالجوهر القدسي فاعل لها
وحيث انه بها الفعلية
فالمعارف ايضا تعبر
ويختلف ماله الفعلية
نقال للمصينه وللشكل كما
شريكه العلة للهبوط
وهذه شرط لذي اولى الهوى
هي باطلا فاما حربه
بل قبل للمبد صورته الصور
جسميه نوعيه علميه
لغيرها في كلمات الحكماء
في العلة الساديه
كل محل مقوم بما
وحيث انها محل الصورة
وانما تكون للماهية
لها القبول عند تدقيق النظر
بل اختصاص بالهبوط الاولي
وعندهم تنقسم الهبوط
وبالخصوص في هبوط الفلك
وغيرها المحلولة من الصور
بمحل فيه بالهبوط وسما
في هبوطها على الضرورة
من على القوام كالصوره
من حيث ذاتها المطلق الصور
بل هو شان مطلق الهبوط
بما له العموم وهي الاولي
اذ نوعه محصور كالفضلكي
مثل الحصر هكذا قد اشتمر

اما الصبوي فمعناها الاعم
فقد تكون بانفرادها بلا
كاللوح حيث يقبل الكتابة
وربما يزيد بالتغير
وذلك كالمنى للحيوان
وربما ينقص بالتغير
وقد تكون بزيادة الصفة
وربما ينقص امر عرضي
وقد تكون لا بالانفراد
اذ بانضمامها بلا تغيير
وما مع التغيير في الشؤن

في الاحكام المشتركة بين العلة والعلول

لطاقى العلة احكام كما
جرتبة تكون او كلبه
ذاتيه او عرضيه وما
فد فصلت في كلام الحكماء
وما له القوة والعلية
له الخصوص والعموم فاعلموا
بسيطة

بسيطة تكون او مركبة
في بعض الاحكام المتعلقة بالعلية

تجد القوى الطبيعية في
فهي بذلك الحالة الموصوفة
ومقتضاه عندنا الشا هي
والوضع في مرحلة التأثير
اذ فعلها كذا انها وضعت
وجبت لا وضع فلا تأثير في
والامر سار في المصولة الملمه

في الاحكام المشتركة بين العلة والعلول

ان تمت العلة فالعلول
وفي سواها ليس في التخلف
وليس يفي بصدورها للعلول
والاحتمالي الذات ليس يتبين
اذ دائر جينية العلة

بلا تخلف له الحصول
خلف بلا منع ولا تكلف
الا العلة في الفناء معقول
تكثر بالذات بل بالعرض
فلم يصح تعدد الجينية

لذلك لم يصدر إلا الواحد
 كذلك العلول بالذات فلا
 فان معلوليه العلول
 ولا وجودان لواحد لما
 فهو معقول صدر الواحد
 ثم من المسم المفعول
 ولا ينافي علم العلية
 والدر باطل ويكفي في الوسط
 وليس للغايب من علية
 وجودها العالقي علته وما
 والقول في استحالة السلسل
 وليس في ادلة الاصحاب
 ومقتضا ان كل السلسل
 اذ كل ما بالغير موقوف على
 فيتمهي الكل على هذا النمط
 عن واحد والعقل ثم الشاهد
 تفعل علتين عند الحكم^{المعلا}
 حينية الذات بلا حلول
 فيه من الخلف على ما علما
 عن غير واحد بقول واحد
 تضائف العلة والمعلول
 في التضائيق بالكلية
 علية الشيء لفسه فقط
 لفسهما في بطل الكلية
 في العين معلول لغير الحكم
 مفصل فنكتفي بالجميل
 اجل ما قاله الفارابي
 في الحكم كالأول لا علة له
 ما هو بالذات بحكم العفلاء
 حتما الى ما هو علته فقط
 ومطلق

ومطلق المفعول لا ينافي
 بل الشافي بين الانفعال
 في مباحث الجواهر والاعراض
 في تعريف الجواهر والاشياء
 ما كان موجودا ولا ينفرد
 ثم المحل ان يكن له الفناء
 فلا له ضد ولا استناد
 ولا ينافي القول بالذات في
 بل صح عنده وقوع الحركة
 وانه جنس مفهوم لما
 فانه عقلي ومنه نفس
 والعقل ذلك الجوهر المجرد
 والنفس كالعقل هو للمفاتيح
 والمحل والمحل قد تفردا
 في تعريف العرض
 حينية الفعل لدى الانصاف
 والفعل لا غير بلا اشكال
 عنما الى الموضوع فهو جوهر
 عما هو الحال موضوع هنا
 في جوهر الذات كما افاد
 وجوده عند الحكيم للمفسر
 في جوهر الطبيعة المشتركة
 يكون تحته وليس لازما
 جسم وجوده باعتبار ليس
 ذاتا وفعلا وبه مجدد
 في الذات دون الفصل وهو ذات
 والجسم بالمخزونين قد تفردا

العروض الموجود في الموضوع وهو من العروض والعلو
 اذ العروض لانم الوجود فاهو الحال هي المقولة
 اما المقولات فكل شع متى واين فعل الفعال
 وليست النسبة في النسبية ولم تكن ماهية مقولة
 وعند بعضهم بعد الحركة وعندنا نحو من الوجود

في الكلمة

الكلمة ماله قول الفهم وقيل ما يمكن ان يكون
 منه بوحده فكم متصل وذو اتصال منه ذو قرار
 بالذات لا بالعجز فاخذت بواحد وهو له احسن حد
 ومنه ما ليس له منفصل ذاتا ومنه عادم القرار
 وذو القرار



وذا القرار منه كالظلمة وادم القرار كالزمان
 واخصت الكمية المنفصلة وليس للعروض والقوي
 وما يرى فيه من الضد به والاتصال عند الاتصال
 ولا ينافي عدم الضد به ونفي الاستناد لا ينافي
 وباعتبار ما يسمي ستما وبالحوارات وبالطبيوق

في الكيف

ما ليس فيه قيمة ونسبة ولا اعتبار بالقرار فيه
 انواعه بحكم الاستواء فبعضها يخفى بالنفوس
 بلذاته كيف يعبر به اذ لا يتم الصوت بل بنفسه
 اربعة في احسن الآراء وبعضها يوصف بالمحوس



ولبعضها كقيمه مدعوته
ولبعضها ما يعرض للكمية
في الباب بالهوية واللافتوة
هذه انواعها الاصلية

في الكيفيات النفسانية

ما يعرض النفس من الصفات
اشرفها العلم على الشهور
بل هو مطلق للصور عندنا
كذا الحسوى او الحسوري
والاختلف باختلاف الناس
فان يكن معنى العانة
وان تكن ذات لنفس ذاتها
كذلك المعلول عند العلة
اذ كونه جلية الوبط فقط
وحبت كان علة للفعل
كالعلم في الفاعل بالبناء
والانفعال هو العلم بما
كيف حقيقي لها بالذات
وعندنا نحو وجود نورتي
كان للصور واجب او ممكنا
كلها نحو من الحضور
بوحدة الحضور غير صاثر
فهو حسوي لدى الاعيان
فهو حسوري لدى اولى الهوى
بل هي حسوريا لدى الاصلية
وليس في الحضور اوى منه
سمى في اصطلاحهم بالفعلتي
فانه يفيد تلك العنايه
ليس معلول له اذ رسمها
وما عداها

وما عداها بلا اشكال
كلم كل عالم سبب اثر
ومنه واجب كعلم الواجب
فمنه جوهر كعلم العقل
كذا من الجوهر علم النفس
ومنه ما يدعى عندنا بالعرض
وليس في الموصوف بالاجمالي
بل هو بالفعل نحو الوحدة
والعقل مهما زيد في باطنه
وعدت العلة من صفاتها
بل ربها تكون نفسانية
فهوة النفس على افعالها
وليس من صفاتها اولى الابدان
وما يصح معه الصدور
وليس في الواجب من امكان
ليس لفعلتي او انفعالي
وكل ما في النفس من صفاته
ومنه ممكن غير واجب
بذاته فهو وجود عقلي
بذاته فهو وجود نفسي
وهو خلاف الخلق في العرض
للعلم بالهوية من مجال
ويجمع مقتضى الوجود وحدة
زيد على الخلق في احاطته
وليس لا رما الحد ذاتها
وتجا تكون حيوانية
الا بالانطواء في وجود حسن
والاصدور حدها المشهور
فلا يعلم قدره الرجحان

بل كونه بحيث ان شاء فعل
وعذت الارادة المرجحة
او انها نوع من العلم كما
والحق انما على العموم
منهوما الحب على الاطلاق
والعمل في العبير عنها فلا يخطئ
والحب فيها صفة نفسية
والخلق مبدل لما يراد من
مبدل الخير فضيلة وما
والاصل في الفضائل المهتمه
ويجمع الكل هي العدالة
وهذه المنزلة الرفيعة
وهذه مراتب الاوساط
وكل حد وسط في البين
فالخلق بين الجبن والهور
وهو كذلك لذاته عز وجل
كيفية بعد ^{عقل} العطاء المصلحة
في المبدل ^{القول} الحكماء
تعاير الصفات في المفهوم
ولا ينافي وحده المصداق
بالشوق نادرة واخرى بالرضا
وفيه عين ذاته القدسيه
غير صعوبة على راي قمن
ببذلهم الشر فبذله سيما
شجاعه وعنفه وحكمه
بجود الانسان بها كماله
اخص مما هي في الشرايع
بنسبة التفريط والافراط
فضيلة بين رذيلتين
تجاعة عظيمة في الخطر
وهكذا بين

وهكذا بين الخمود والشرع
وما هي الحكمة والنباهة
وفي فبال المخرد من كل طرف
صيانة وعفة مشهورة
تقابل الخلاء والبلاهة
عدالة لها تعاضد الشرف
في الكيفيات المحسوسة
اما افعال او افعال
واشتركا في الانتقال مطلقا
فحتى الاول باسم الجنس
وباعتبار سرعة الزوال
والنقص في اللفظ بل بالنقص
ويقل لبس ما وراء الشكل
فمنه ما يكون كقفا مصبرا
واللون ثابت وليس النور
والنور في المشهور كيف رائد
ومنه ما يكون مموعا كما
بحدوث من تتوح الهواء
كيفية مشهورة
تقابل الخلاء والبلاهة
عدالة لها تعاضد الشرف
اما افعال او افعال
وفي الرسوخ والنيات اذ في
حيث خلا عن شبيه وليس
يدعى الا بخرط باسم الافعال
معناه مزج حيث الرسوخ فان
كيف فرة بامتناع الحمل
كاللون والنور على ما استشهد
شرط النبوت بل به الظهور
وكونه حيا حيا فاسد
في الصوت بالتحقيق لا زواها
لفرع او قلع بل امراء

لاستك في وجوده السلك
 وقد يكون الصوت ككيفية
 وهي له كالفصل دون الكيف
 ينظم الكلام مناسخة لا
 ومنه لموس له انواع
 والفول في تحقيق هذه المسئلة
 اصولها حرارة محوسنة
 ثقل وخفة وما علاها
 ولازم الحرارة التفرغ
 وثقل ان لادم الرطوبة
 وثقل بل سهولة الشكل
 ومقتضى الميل الى الحد الوسط
 والميل طبعي بغير لبس
 وحيث كان ميلا للحركة
 ومنه ما يوصف بالمطعم
 وليس عين الفرع والمزوج
 توجب منه عن البقية
 سمى باعتبارها بالحرف
 كلام غيره بحكم العملاء
 وقد جرى في بعضها النزاع
 مفصل في الكتب المفصلة
 برودة رطوبة بيوسنة
 كان لك الاصول منهاها
 وتجمع والنصب والترقيق
 الوصل والفصل بلاصوت
 والكل جيد لدى الناقل
 بالطبع ثقل لبس نفس الميل فقط
 ومنه فترى ومنه لمست
 يسر الى الطبايع المشككة
 يعرف من باطن الطعوم
 لغة

لغة انواع لها معلومة
 مرارة حلاوة حموضة
 فالحار والبارد والمعتدل
 وما هو القابل والمنفصل
 ثلاثة فعل في ثلاثة
 ومنه شمول هي الروائح
 وانما انواعها مبيته
 حرافة ملاحه دسوسنة
 نقاهة عفوصة فبوصنة
 لكل واحد لديهم عمل
 لطيف او كفيف او معتدل
 تليخ لغة لها الوراثة
 ليس لكل نوع اسم صالح
 بانها طيبة او منسنة

في الكيفيات الاستعدادية

قوة الانفعال والمفاودة
 لا مطلق القوة بل كمالها
 وليست ايضا قوة الابدان
 واللبن منه لامن اللبنة
 وهو وجودي لدى العصايرة
 كيف ولا استعداد وصفه
 نفوس لاحدى العالمين حيا
 داخله في الكيف الاستعداد
 ولا من الخفض بالكيفية
 كما على التحقيق في الصلابنة

في الكيفيات المنخفضة بالكيفيات

ما اخضع بالكم من الكيفية
 بالذات من عوارض الكمية

وعرض الجسم تلك الوهجة
 والسند يرتاب محقق
 وليس ما بينهما ضدته
 والشكل ما احاطت الحروفه
 بل هو نفس هبته المعداد
 ونهته للحد عند الملتئ
 والتخلفه الشكل مع اللون فلا
 ويجمع ما بين المفولتين
 وما يكون من عوارض العدا
 وهو هذا النوع من صابغة
 كالمنجم عنه لا يفرق
 بل يتخالفان في النوعيه
 وهو شكل لديها فانبيه
 كيف له هذا الاعشار
 فلويز وهي على ما سبقا
 معني مفول سوى ما خلا
 لا يقتضيه مقلده في البين
 كالزوج والفر من الكتيبي

في الملك والحجاء

الملك هبته لما احبط به
 ينقل المحبط باستقاله
 وليس عين نسبة الملك
 منه كالجوان في اها
 والملك ليس فيه حل ولا
 حاصله من المحبط فانبيه
 به يكون الاين في شاله
 بل حاله نسبة كما حكي
 ومنه كالانسان في شيايه
 مقلده فانه لن يعفلا
 بل هو عين

بل هو عين فضله الاطلافي
 كذلك الملك بالاعشار
 اصافه توصف بالاشراف
 فانه مصاف اعتباري

في الوضع

الوضع هبته يعبر ما بين
 ما بين الاجزاء التي جباها
 فتمه بالطبع ولا بالطبع
 وليس للنفطه والمعداد
 ويفضل الشدة والضعف كما
 لغرض للجسم بنسبتين
 لانسبة الاجزاء في ذواتها
 فضلا وقوة يعبر منع
 وضع مفول على المختار
 يجري التضاد فيه عند الحكماء

في منه

منى لكل كائن في ذاته
 مائه عين كونه الزمان
 وهو يتم الكون في الزمان
 ومنه ما يكون كالطبعه
 موضوعه الطبيعة السبالة
 كون زمان ومن حالته
 لانسبة الشيء الى الزمان
 في طرف منه على ما قل ولوا
 ومنه ايضا كما لتوسطه
 من جوهر او عرض وحالة

في الابن

الايين كون خاضعة المكان
 وليس عينه على الاطلاق
 فمنه نوعي ومنه جنسي
 ويجري الاستدلال في انواعه
 بعرض للموجود في الايمان
 فانه يقول وهو باف
 ومنه شخصي يعبر ليس
 كذلك التضاد من طباعه

في مفعول الفعل والافتعال

الفعل كون الجوهر العجما
 والافتعال حالة الشاثر
 وليس شئ منها ذهنيا
 جعلها يجعل موضوعها
 والاستدلال بينهما قبل شئ
 كذلك التضاد هو للاثر
 مؤثرا انا عقيب ان
 انا فانما لا يقول الاثر
 بل كان كل منها عينيا
 بلائس كما نوحها
 وليس بالذات ولكن بالشيء
 ومنه ايضا بينهما قد اشهر

في الاضافه

تكرر النسبة في المضاف
 منه حقيقي هي الاضافه
 ومنه ما يوصف بالمشهور
 مفهوم له بلا خلاف
 فانها بدلها مضافه
 كلاب والايين على المشهور
 وهو من

وهو من الحقائق العينية
 لكنه لا يوجد منفرد
 والانعكاس لازم الاضافه
 والطرفان المتضائفان
 في الجنس والنوع وفي التخصيص
 كذلك العموم والخصوص
 والاضفال في الزمان مجرد
 وليس للرجب في صفاته
 بل الاضافات عنوانية
 ليس من العوارض الذهبية
 وكيف وهو بالقياس على
 ولو يعرف نسبة مضافه
 في كل شأن متكام فان
 كذلك في القوة والعلية
 ولتحكم في اشباهها مضمون
 في السبق والمخوف عند
 مفعولها اصلا لغرض ذاته
 ليس من الاعراض الامكانية

في الالهييات

بسم الله الرحمن الرحيم

في اثبات واجب الوجود

ما كان موجودا بذاته بلا	حيث هو الواجب جل وعلا
وهو بذاته دليل ذاته	اصلا شاهدا على اثباته
يقض بهذا كل حدس صائب	لولا يكن مطابقا للواجب
لكان اما هو لا متناه	وهو خلاف مقتضى طيبه
او هو لا تفارقه الى السبب	والفرض فيه انه لما واجب
فالنظر الصحيح في الوجوب	يفضي الى حقيقته المطلوب
	والوجود

والوجود ناره نسيبه	من حيث الاستقلال في الهوية
وفارقه جنبه الربط فقط	وامتنع الربط ولا تقس على قط
للازوم الورد والناسل	بل للزوم الخلف بالناسل
اذا فرضناه من الربطية	جنبته الذات فلا علبه

في توحيدة تعالى حيث وجوب الوجود

عالم يكن وجود ذات الواجب	صفا ومحض لم يكن بواجب
اذ كل محروم بحد ذاته	مقتضيا للخلف منه فربما
وليس صرف الشيء الا وحده	اذ لم يكن له بوجبه فاحدا
فولفد من ذاته وعونه	صرف وجوده دليل وحدته
ومن يبين دفع ما يشتمها	عن ابن كونه واللحق ظهور

في توحيدة تعالى من حيث الصانع

وجوبه لذاته القدسية	بعين الاستقلال في نفسه
وما سواه ممكن تعالي	ومحض ربط بالوجود للطلق
فمنه الممكن واحد بلا	لوقف على استحالة الخلا
والربط في مرحلة الشهود	عين ظهور واجب الوجود

ولا بعد في ثبات الظاهر
 له كما عن عين اهل المعرفة
 لانها بتبوتها بالمولد
 فالحن موجود على الحقيقه
 ونفسه وهو مخلي نوره
 لانه نشان الذات بما
 هذه حقيقه التوحيد
 قوة عين العارف الوحيد

في باطنه تعالى

باطن الوجود فيما سبق
 وليس للواجب من ماهية
 اذ لازم الكل افتقار الذات
 فكل شأنه وبه العقل فخص
 وجوده ووصفه الكافي
 ليس له مشارك في الذات
 فمتنضيه وجوب لذاته
 نائبة فرضها احق
 فتعجل مطلق الخيرية
 وهو مناف للوجوب الذاتي
 من ان يكون جوهر او عرضا
 كلاهما صرف بلا اشكال
 كلا ولا في مطلق الصفات
 وجوبه في الكل من جهانه
 في تقسيم

في تقسيم صفاته تعالى

صفاته الكاملة العليّة
 بما تجلت لاولى الكمال
 والحق في الجلال والاکرام
 ثم الثبوتية من صفاته
 فما يكون من شؤون الذات
 هي الحقيقه عند الحكماء
 وما يكون من شؤون نفسه
 هي الاضافية وهي واحدة
 لانوجب السلب كبره ولا
 بل هي سلب مطلق النقصان

في اثبات الصفات الثبوتية

كل كمال كان للوجود
 وما يتبع صفة الجلال
 وفضلته تعالى شأنه
 فثابت لواجب الوجود
 لاشك انه من الكمال
 بكفنيه في وجوبه امكانه

كيف ولا مجال للذوات بلا وجود كامل بالذات

في عبثية الصفات الخفية

شؤون عين الصفات عرضها تجليات ذاته لذاته
 فانه حقيقه الخفايا في غيب ذاته لوجوه لا تفي
 وليس ما على الوجود للصنف حقيقة فانظر بعين المعرفة
 وحيث انه وجود محض فكونه كل الوجود فرض
 فهو لنفس ذاته لذاته مطابق لكل من صفاته
 ومقتضى زيادة الصفات هو التلو في مقام الذات
 وبسبب هذه الاستكمال كيف ومنه ينشأ الكمال
 وهكذا نبأه المعنوي عن الصواب عندنا بمعرك

في علمه تعالى بذاته

فقد الواجب من صفاته فدائه حاضرة لذاته
 وليس للصور والشهود معنى سوى حقيقة الوجود
 وهو تعالى للوجوب الذاتي مبك كل عالم بالذات
 فدائه احق بالصور لذاته اذ هو نور النور
 ووحدة العالم

وحدة العالم والمعلوم بمقتضى التضائف المرسومة

بل هو علم لصحيح النقل الى على طبق صريح العقل

في علمه تعالى بما سواه

صرف الوجود ذاته البسيط بكل معلولاته محيطه
 فانه كما انقضى الشهود كل الوجود كلمة الوجود
 وهو له العلية الذاتية والذات عين هذه الحقيقة
 فبديه الكل ينال الكل من حضور ذاته على رأى قمن
 لكن ما هيها بالعرض تعلم اذ لها وجود عرضي
 وعلمه صرف على العينية فلا اثم منه في العينية
 فدائه بمقتضى الجمع حقيقه الخفايا العينية
 وصرف علمه له التفصيل اذ ليس للجمل هنا سبيل
 والقول بالتفصيل في الاحكام كما ذكرنا اصلا في الاقوال

في علمه تعالى الفعلي بعد الاجاد

اجاده عين ظهوره فلا اقوى حضورا منه عند العقلا
 هذا حضوره مقام النقل ورتبا يدعي بعلم فعلي

فكل موجود بنحو الجمع
وجوده علماً وعبثاً واحداً
والفرق معلوم بغير منع
فعله الفعل نعمت زائد

في مراتب علمه لغز المحجود

عظمة الواجب علم ذاتي
فضائه علومه العقلية
والعلم الاعلى في الاصطلاح
وسائر الافلام والعقول
ولوح تلك الصور العقلية
وهو محل قابل للصور
وعالم المثال لوح الشدة
وهو كتاب المحو والاشباح
والصور الكونية الخفية

في دلالة تعالي

فدلالة بحيث ان شاء فعل
اذ ليس قوة ولا امكان
وهي له ثابتة من الاول
في ذاته فانه نقصان
بل النعوت

الذات بالضرورة العقلية

بل النعوت كلها فعلية
وليس في الوجوب من الجباب
بل هو في قبال الاختيار
والاختيارية بالكلية
لا يدخل للوجوب والامكان
فهو بنفس ذاته قد يرب
والاختيارية في الافاضة
وذلك الواجب صرف الفلذ
ليس انتهاء كل فلوذ الى
والفعل موصوف بالاختيار
ونسبة الابداد كالوجود
ودعوى الاستقلال في
فصح لاجب ولا نقول بل

في ارادته تعالي شأنه

ارادة الواجب حب ورضا
لا الشوق فالعقل بمنفعة

لمعه جدا عن الصواب
لا وصف الامكان على المنها
بالعلم والفلذ والمشيئة
في الاختيارية بالبرهان
من نود ذاته بفيض النور
كالعلم عين ذاته القياضة
فهي محبذة بكل ذرة
فلذته جبراً كافداً اشكلا
لا الاختيار تحت الاختيار
درجته كويته المشهود
شرك فلا نقول بل للعبا
بينهما امر وان دق وجل

الابداد
ص

مفهومها بغير العلم بما
 وإنما الوحدة والعينية
 والمبدء الكامل غير محض
 فلذاته محبوبه لذاته
 وحبها بعين حب الذات
 وحبها بالفرق حب فعلي
 وهذه مثبتة فعلية
 والحكم بالحدوث في الاخبار
 وليست الارادة الذاتية
 اذ المراد في مقام ذاته
 والامر والتهي على القول الاكسد
 والفعل بلا ارادة الصورية
 وحيث ان الذات مفرقة
 وهو وجود مطلق كما وصف
 ولا يكون الشر الاعداها

هو الصلاح عند جعل المحكماء
 في واجب الوجود في الطوبى
 وحب صرف الغير حتم فرض
 ومنه حتمه لمعكولاته
 بالجمع لا بالفرق حب في
 فانه كالعلم عين الفعل
 غير تبه الذات لها حلية
 في مثلها جاد بلا انكار
 في موقع التكليف شرهيه
 ليس سوى الذات ومفكولاته
 ارادة عزيمته كما ورد
 براد لا الذاتية الحتمية
 ففعلها كذا لدى اولى النهى
 وكونه خيرا بد هبها عرف
 فليس مرادا بالذات فاعلمها
 وعالم الامر

وعالم الامر هو الفضاء
 اذ هو نور لا ثوبه الظلم
 وعالم الخلق هو المفضة
 فانه تشعبه الشرود
 في انه تعالى غايه الغايات

لا يبلغ في ان يجب الرضاء
 فكله خبر على الوجه الاثر
 فالفرق ما بينهما مرضية
 ففي الرضاء حبة الخلود

ان النظام الحسن الامكان
 فانه ظهور صرف النور
 وكل مصنوع عائد له
 وغايتها الكل الذي سواها
 والفصل في نفي ريادة العرش
 بل نفي كل غايتها بالذات
 فان فرض غايتها سواء
 وليس يجزى غرض الاصل
 اذ هو اما مقتضى كماله
 وما عدل الاخير نقص باين

طبوق النظام الكامل الربانية
 فليس اجلي منه في الظهور
 وفي الجميع حكم متبعه
 ان لك ربك منهاها
 ليس على الاطلاق نحو العرش
 وحصها في غايتها الغايات
 نقص كماله بآباه
 للنفق في مخلوق الاستكمال
 او نقصه او هو لا فضائه
 وهو لعين ولا معين

تكل فصل واجب الوجود
في حيوانتهما

جانة كعلمه وفلايته
استرف ما هو في مرتبه
يجل عن كيفية المزاج
وكل تركيب او امزاج
بل للحيوة مبداء الادراك
والفعل بالكل بالاشترك
ولا ينافي وحدة المفهوم
تفاوت للصلان في الرسوم
فقيه عين مبدئية الاشياء
في غيره كيفية كما اشتهر
في سمعه ويصير لعل شأنه

شهوده للبصريات بصره
اذ هو موجود له ما يبصره
ونيل كل مبصر البصاره
وان يكن تفاوت اطواره
كذا ارباط كل مسوع به
يحقق السمع له فالتبصر
والكل غير علمه في ذاته
بكل جزئيات معلولاته
والذوق والشم كما في اللس
كالحيوان بغير لسان
لبت من الكمال للموجود
فلم تكن لوجب الوجود
في كلامه لعل شأنه

ان الكلام

ان الكلام منه ذوشون
منه ما لغيره المكون
وهو ظهور ذاته للذات
يدعى لدينا بالكلام الذات
يعرب عن حقائق مكوته
في ذاته عن غيره مصونه
ومطلق الكلام في المشهور
ما هو معرب عن الضمير
فليس في دعوى الكلام انفسى
وفي ثبانه به من باس
لكنه ليس مراد الاشعرتي
فانه بمثل لم يشعروا
ومنه فعمل له مراتب
معرب عما انقضاء الواجب
اذ كل فصل عند اهل الفخر
يعرب عن مكنون اسم وصفه
وهو لهذا المدح خير سند
وهذه ال مراتب العلية
انها حقائق عقلية
في الحروف العاليات والحكايا
نرى لها نقضا ولاشكلا
والمكون كلمات محكمة
وكل ما في الملك ايضا كلمة
فقاله القوس اسماء وما
في عالم الاجسام افعالا
ومنه لفظي ومنه كشيء
وكل واحد كلام الرب
في الفرق بين الكلام والكتاب

بين الكلام منه والكتاب
 فكل موجود من الكلام
 والكل من جنسية القول
 وباعتبار عالم الامر فقط
 وعالم الخلق كتاب محض
 والكلام باعتبار الجمع
 فباعتبار الجمع بالقرآن
 وجوده للجمعي في اعلى السلم
 وجوده القرآني والتفصيل
 وان في دائرة الوجود
 وبالنبوة المصطفى والال
 واول مراتب العقليه
 فما وعاه قلبه مما وعى
 وعرفه ليس على هذا النظم
 ولا خصاصه كاعلم

فرفق لدى العارف باللباب
 من جهة الصلوة والقيام
 كتابه عند اول العفول
 كلامه فانه بلا وسط
 ويجمع في ذى الجهتين قرص
 والقرص وصفان بغير منع
 يدعى كافي القرص بالقرآن
 فيه انطوى كل العلوم والحكم
 في غيره من سائر العفول
 فوسيل للترول والصعود
 فلا تختم دائرة الكمال
 هي الحقيقه المحمدية
 يكون قرآنا وقرآنا مما
 بل كل ما اوتى قرآن فقط
 بقول او نيت جوامع الكلم
 وفخرت

وقد ختمت هذه المقالة باسم النبي خاتم الرسل
 وباسم اصطفاه من برئته وحسنه بعلمه وحكمته
 صل على محمد وعائته وذاته في سر وسر



تمت الايجزة
 بعون الله
 شاه

در سنة هزار و سیصد و پنجاه و دو هجری در شهر رمضان المبارک که حضرت مطهر الاسلام
 آی حاجی میرزا سید هادی مجتهد فخر طبرانی دام ظلّه بخصا شرف علمتها الآف المحیة والنساء
 بعزم ذی ارادت شریف بودند امر فرمودند این نسخه منبغه را که منظومات و اقلام حضرت مطهر
 معظم هم الاسلام آی حاجی شیخ محمد بن احمد صفا فی ساکن محله قدس استنساخ عام بخیر
 حضرت ابان امینک بالاجازة حضرت اسناد قاصداى استنساخ و اعوم و تقدم حضور سید
 حضرت آی امیر الله راده لقر عوم عن الاخر محمد بن ابی الله الشیرازی الاصفهانی فلان سر

٧٤
٤٢



[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, covering the majority of the right page.]

227901